بعد الحصول على موافقة وزارات الدولة

الحويلة : وضع حجر الأساس لمجمعي التربية الخاصة في الجهراء والأحمدي مطلع 2018

■ مدة الإنشاء أربع سنوات والمجمعات تحتوي على حمامات سباحة وصالات للعلاج الطبيعي

■ المجمعات ستكون الأولى بالشرق الأوسط وتضاهي الدول المتقدمة من حيث التصميم والأجهزة

الحويلة يكرم إحدى الجهات المشاركة

زف الوكيل المساعد في وزارة التربية للتعليم الخاص والنوعي بشرى إلى أولياء الأمور عن وضع حجر الأساس لمجمعي التربية الخاصة في محافظتي الجهراء والأحمدي مطلع عام 2018 بعد توقف دام قرابة الخمس سنوات في وزارة الأشغال بسبب مشاكل إدارية بسيطة تم تحريكها والحصول على موافقة موافقة بلدية الكويت التي أقرت قبل أيام مشروعا لإنشاء مجمع متكامل لإدارة مدارس التربية الخاصة بمنطقتي العقيلة والجهراء وإرسال الموافقة موقعة من مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي في كتابه إن عدد المدارس في المنطقتين 26 مدرسة بواقع 8 أدوار لكل مبنى.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الحويله للصحافيين بعد رعايته حفل الأعياد الوطنية لمدرسة تأهيل التربية الفكرية وتكريم الفائزين في ماراثون المشي الثالث الذي نظمته المدرسة بالتعاون مع الهيئة العامة للشباب والرياضة وطبيه كليتك وجمعية الهلال الأحمر الكويتي وعدد من الفرق التطوعية بحضور مدير إدارة مدارس التربية الخاصة عبدالله العجمي وممثلي الجهات المشاركة ومراقب الشؤون التعليمية خالد الداحس ومراقب الرعاية الطلابية نورية القلاف ومراق الشؤون الوظيفية بالإنابة نوال الرامزي ورئيسة قسم الانشطة المدرسية دلال العسعوسي ومدير مدرسة التأهيل خالد التقي والمدراء المساعدون أحمد حيدر وعمر الكثيري وهاني تقي ومدراء ومديرات مدارس التربية الخاصة والطلاب الفائزين بالماراثون بمختلف إعاقاتهم.

وأشار الحويله أنه بعد تسلمه مهام عمله وكيلا مساعدا لقطاع التعليم النوعي بست أيام تابع بنفسه مع وزارة الأشغال والبلدية أسباب توقف المشروعان وتقدم بطلب يتضمن أنه إلحاقا بمراسلات وزير التربية والتعليم العالي الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية واستنادا لما تفضل به وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية بأنه في حالة عدم توافر المساحة المطلوبة لإنشاء المجمع المتكامل لجميع المحافظات في منطقة وسطية والمقترح لها في حدود 150 ألف متر مربع في جنوب منطقة العيون بمحافظة الجهراء لخدمة الطلاب بمختلف إعاقاتهم من أبناء محافظتي الجهراء والفروانية و 100 ألف متر مربع للمجمع في منطقة العقيلة قطعة 6 غرب منطقة الفنطاس جنوب المركز الاداري التجاري بالفنطاس سابقا لخدمة الطلاب في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير والمجمع الثالث في محافظة حولي مكان المجمع الحالي بمساحة 170 ألف مترمربع لخدمة طلاب محافظتي العاصمة وحولي على أن تكون المساحة الإجمالية للمجمعات الثلاثة قرابة 420 ألف متر مربع وسوف يخدم كل مجمع قرابة 2000 طالب وطالبة بإجمالي أكثر من 6000 طالب وطالبة وهذا يعتبر أربعة أضعاف العدد الحالي في مجمع التربية الخاصة بحولي لأن المخطط لا نريده يخدم بضع سنوات بل يمكنه لربع قرن قادم وأكثر.

وأوضح الحويله إن التصميم العمراني للمجمعات الثلاثة قد يكون الأول من نوعه على مستوى دول الشرق الأوسط بل قد ينافس الدول المتقدمة لأنه أخذ سنوات لإعتماده وسوف يحوي كل مجمع على صالات متعددة الأغراض وحمامات سباحة أولمبية وصالات للعلاج الطبيعي في جميع الأجهزة التي يحتاجها الطلاب كما إحتوى التصميم على مواقف تصل لأقرب نقطة في المبنى المدرسي لكل فئة من فئات الإعاقة وتم مراعاة توفير دورات مياه على أحدث طراز لخدمة الجميع وكل الخدمات الأخرى من مدارس ومبان إدارية وثقافية وسكن داخلي لطلاب البعث كما هو موجود حاليا بالمبنى الحالي حيث تقدر المساحة في حدود 2,50م لكل طالب شاملة السعة المستقبلية.

وأوضح الحويله أن المجمع في العقيلة سوف تحتوي على مبنى مكاتب ادارية ومرافقها بارتفاع 54 متر مكون من عدد 3 سراديب وعدد 8 أدوار وسطح وعدد 11 مدرسة للبنين والبنات ومقام فوق أسطحها منشآت رياضية وورش تعليمية وخدمات مختلفة وحدائق وعدد 3 سراديب كمواقف سيارات وخدمات ميكانيكية وكهربائية وملجأ أما موقع منطقة العيون سوف يحتوي على مبنى مكاتب إدارية ومرافقها بارتفاع 48 متر مكون من عدد 3 سراديب و8 أدوار وسطح ومبنى سكن للطلبة المغتربين مكون من عدد 3 سراديب و7 أدوار بارتفاع 5,42 متر وعدد 15 مدرسة للبنين والبنات مقام فوق سطحها حدائق وخدمات ومبنى صالة الجيمانزيوم وحمام السباحة مكون من عدد 3 سراديب ودورين بارتفاع 5,18متر وعدد 3 سراديب كمواقف سيارات وخدمات ميكانيكية وكهربائية وملجأ.

وبين الحويله نظرا لصغر مساحة الموقعين بالمنطقتين العقيلة والجهراء وزيادة برنامج المساحات والخدمات المطلوبة كان لابد من التصميم رأسيا وأفقيا على كامل المساحة وبالفعل تم الانتهاء من أعمال التصميم وتم اخذ موافقة الجهات الحكومية المختلفة كالإدارة العامة للإطفاء ووزارة الداخلية على الدراسة المرورية والملاجئ ووزارة المواصلات والكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة وأفادت الإدارة العامة للطيران المدني بشأن طلب الموافقة على أقصى ارتفاع لمباني مشروع مجمع مدارس التربية الخاصة بالجهراء وحولي والعقيلة بأن الإدارة العامة للطيران المدني ليس لديها مانع بالارتفاعات المطلوبة للمباني وذلك حسب ما هو مطلوب وتأخرت الموافقة في بداية الأمر على مجمع العيون لأن المنطقة لا يسمح بها بناء مبنى بسبع أدوار كونها تطل على منطقة سكنية إضافة إلى وجود مشكلة عدم وجود مجارير للصرف الصحي لكن بفضل السعي الدؤوب والمخاطبات المستمرة حصلنا على تلك الموافقات ولم يتبقى سوى عشرة شهور تقريبا للبدء في وضع حجر الأساس للمجمعين ومدة العقد أربع سنوات وعندما نتسلم المجمعين سوف يتم البدء في المجمع الحالي في حولي وتوزيع طلاب محافظة العاصمة الى الجهراء ومحافظة حولي الى الاحمدي حتى يتم تجهيز المجمع في حولي والذي يحتاج قرابة أربع سنوات أيضا.

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بها

البكر : الكويت تولي اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة

البكر أثناء توقيع الاتفاقية

وقع مندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير احمد عبدالرحمن البكر امس على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي.

وأكد السفير البكر في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن توقيع دولة الكويت على النظام يعكس حرصها على الاهتمام بقضايا البيئة في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا البيئة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد.

وشدد على ان دولة الكويت ممثلة بأجهزتها المعنية تولي اهتماما كبيرا بقضايا البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد الطبيعية مبينا انه من هذا المنطق انضمت الكويت الى هذا المرفق العربي للبيئة الذي تم الموافقة عليه عام 2008.

وأوضح البكر ان هذا المرفق هو جهاز عربي يعنى بعملية تمويل المشاريع البيئة التي تخص الدول العربية وتقديم الدعم الفني والمؤسسي لأي مبادرات تسعى للحفاظ على البيئة مبينا ان عملية التمويل لهذه المشاريع تتم اختياريا من خلال الدول وعن طريق مؤسسات التمويل العربية والمانحين الدوليين.

وأكد أهمية تعزيز التعاون العربي في مجال البيئة من خلال الآليات المتاحة ومنها هذا المرفق الذي يهدف الى تحقيق التكامل العربي في مجال البيئة ويعد حلقة وصل بين المبادرات العربية المعنية بالبيئة.

وشدد على وجوب التركيز على القضايا والمشاكل البيئية في المنطقة العربية التي تعاني من مشكلات بيئية خاصة بها مثل قضايا التصحر وشح موارد المياه.

ومن جانبه أشاد مدير إدارة المعاهدات والاتفاقيات بالإدارة القانونية بالجامعة العربية ايهاب مكرم بتوقيع دولة الكويت على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي.

وأوضح مكرم في تصريح مماثل لـ«كونا» ان هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوما عقب ايداع وثائق التصديق لسبع دول عربية لدى الأمانة للجامعة العربية مضيفا ان هذا المرفق يهدف الى مواجهة المشكلات البيئة في المنطقة العربية.

بالتعاون مع جامعة «كويزلاند» في أستراليا

«الغوص» : نجحنا في توثيق 700 مشاهدة لمراقبة الشعاب المرجانية الكويتية

قال فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية انه نجح بتوثيق أكثر من 700 مشاهدة لمراقبة ومتابعة حالة الشعاب المرجانية في الكويت بالتعاون مع جامعة «كويزلاند» في استراليا.

ويأتي هذا التعاون ضمن برنامج مراقبة المرجان التابع لمنظمة «كورال وتش» الذي يزود المنظمة بهذه المعلومات وينشرها في شبكة «الانترنت» بدعم ورعاية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وقال مسؤول المشروع الدكتور ضاري الحويل بالفريق لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان تسجيل المشاهدات الأخيرة للشعاب المرجانية في جزيرة «كبر» يأتي ضمن الأهداف الاستراتيجية للفريق من أجل المحافظة على الشعاب وبيئتها بنشر وتوثيق المعلومات البيئية الدورية عن حالتها والعمل المشترك مع المنظمات والمؤسسات المختصة في مجال البيئة لتضافر الجهود الدولية لمكافحة الآثار السلبية الناتجة عن عوامل الاحتباس الحراري الى جانب زيادة الوعي البيئي وتبادل الخبرات.

وأضاف الحويل ان الفريق تمكن من إنجاز أكثر من 700 قراءة شملت 35 ملفا لحالة الشعاب المرجانية في جميع الجزر ومواقع الشعاب المرجانية في الكويت ويتم تزويد الهيئة العامة للبيئة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بها.

ولفت الى ان الفريق يعمل على هذا المشروع البيئي العالمي منذ عام 2009 فيما بلغ عدد المشاركين في البرنامج ما يقارب ثلاثة آلاف مشارك من مختلف دول العالم سجلوا 7500 مشاهدة لـ1400 موقعا للشعاب المرجانية في المحيطات والبحار.

وأوضح ان منظمة «الكورال ووتش» هي منظمة غير ربحية قائمة على أساس بحث علمي من جامعة «كويزلاند» في استراليا هدفها اشراك مجتمع الغواصين في العمل التطوعي لمراقبة الشعاب المرجانية عبر تسجيل مشاهداتهم وإرسالها عن طريق «الانترنت» ومن ثم نشر نتائج تلك المشاهدات عالميا لتزويد المختصين والباحثين بالمزيد من الدراسات والأبحاث.

وأكد الحويل ان الفريق الكويتي يسعى لنشر هذه الفكرة الرائدة بهدف زيادة الوعي لدى الغواصين والمحافظة على الشعاب المرجانية وما تحويه بيئة تلك الشعاب من كائنات متنوعة.

دعت جميع الحملات إلى الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها في البلاد

«الأوقاف» : السعودية توافق على زيادة عدد الحجاج إلى 8 آلاف

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية امس أن المملكة العربية السعودية الشقيقة وافقت على زيادة عدد الحجاج الكويتيين من 6400 حاج إلى ثمانية آلاف حاج لموسم الحج المقبل.

وقال رئيس بعثة الحج الكويتية ووكيل الوزارة المساعد للتنسيق الفني والعلاقات الخارجية والحج خليف الأذينة في تصريح صحافي إن بعثة الحج الكويتية لم يسجل على أدائها أي ملاحظة في الموسم الماضي.

وأضاف الأذينة أن البعثة الكويتية بكل أفرادها كانت متميزة وعلى قدر المسؤولية التي ألقيت على عاتقها «وما سمعناه من وزارة الحج والعمرة السعودية عن البعثة الكويتية أفرحنا وألج صدورنا».

وذكر أن المسؤولين في وزارة الحج السعودية أكدوا تفهم وتعاون الحجاج الكويتيين في مختلف مراحل التفويج خلال حج العام الماضي ما يبرهن على تعاون البعثة مع وزارة الحج والعمرة في السعودية الشقيقة والتقيد بجميع تعليماتها.

وبين أن وزارة الأوقاف الكويتية ممثلة في مكتب شؤون الحج بدأت استعداداتها مبكرا لموسم الحج هذا العام فور الانتهاء من موسم الحج الماضي بهدف توفير كل الإمكانات وسبل الراحة لضيوف الرحمن.

ودعا الأذينة جميع حملات الحج إلى الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها في البلاد لئلا تتعرض إلى المساءلة تطبيقا للقانون رقم 1/2015 الذي ينص على معاقبة كل من سير حملة حج غير مرخصة بغرامة 50 ألف دينار أو السجن لمدة عام.

تتمات

الغانم : سياسات

السياسة الخارجية الكويتية حكيمة ومتزنة وذات مردود إيجابي.

وأشار إلى أن مشاركات الوفد الكويتي كانت فعالة في لجنة الشؤون المالية ولجنة شؤون المرأة والطفل واللجنة السياسية ولجنة الصياغة، ولجنة فلسطين التي تترأسها الكويت وحصل على عضويتها النائب الحميدي السبيعي.

ولفت الغانم إلى تكليف الشعبة البرلمانية بإعداد تعديلات معينة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ليسمح بإيجاد عقوبات على من يخالف المبادئ الأساسية.

وفي موضوع آخر قال الغانم إن الكنيست الإسرائيلي رد على قرار مجلس الأمن رقم 2234 الذي أدان الاستيطان والتوسع فيه على الأراضي العربية المحتلة بتشريع قانون في فبراير الماضي يشرعن تصرفات الحكومة، مبينا أن «اسرائيل ردت على هذا القرار بفعل».

وأضاف الغانم بهذا الصدد أن ما ذكره في كلمته في الافتتاح هو واجب على كل البرلمانيين العرب وعلى البرلمانات العربية وعليها أن ترد بأفعال وفق ما تملك من امكانات.

وأكد اننا كعرب نملك سمعة جيدة ونملك تحركات بين البرلمانات وصداقات مع البرلمانات خارج المجموعتين العربية والإسلامية.

وأشار الى انه تم الاتفاق على آلية معينة في الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات العربية وسيبدأ التحرك بتكليف الشعبة البرلمانية الكويتية بإعداد تعديلات معينة ستقدم قبل اجتماع اللجنة التنفيذية الذي سيعقد في دكا بعد 10 أيام.

وأضاف الغانم انه سيتم إدراج هذه التعديلات على جدول أعمال المجلس الحاكم في سانت بيترسبيرج في روسيا في شهر اكتوبر المقبل، لافتا إلى أن هذه التعديلات ستتم تهيئتها لتحقيق ارضية لعزل الكنيست الإسرائيلي «ليس انطلاقا من دوافع عنصرية»، وإنما بسبب مخالفاته الصارخة والواضحة لكل القرارات الأممية، وبسبب ارتباط المبادئ الأساسية لميثاق الاتحاد البرلماني الدولي مع مبادئ الأمم المتحدة.

وأكد الغانم أنه واجب كل أعضاء المجموعة العربية وليس فقط البرلمان الكويتي فرض احترامنا على العالم وأن ننتصر لقضية العرب والمسلمين وكل العالم الحر وهي القضية الفلسطينية.

«التشريعية» تمكن

محمد الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة بحثت التعديلات المقترحة على قانون انشاء المحكمة الادارية ووافقت بأغلبية أعضائها على إضافة فقرة جديدة بقانون المحكمة الادارية تنص على أنه «يحق لكل من صدر قرار اداري بسحب او فقد جنسيته الطعن امام القضاء الاداري».

وبين الدلال أن التعديل يحقق العدالة الشرعية والدستورية، موضحا انه إذا كانت المراسيم الأميرية تخضع لسلطة القضاء فمن الأولى ان تخضع القرارات الادارية أيضا لذلك.

من جانب آخر وافقت لجنة المرافق العامة على تعديل قانون البلدية، وقال رئيس اللجنة عبد الله فهاد إن اللجنة اجمعت على استبدال المادة (1) من المادة 4 للقانون في شأن انتخابات المجلس البلدي لتكون بنظام دائرة لكل محافظة وبنسب تمثيل متفاوتة.

وأوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن التعديل ينص على انتخاب 11 عضوا بالمجلس البلدي وفق نظام 6 دوائر انتخابية بواقع دائرة لكل محافظة.

وأضاف أنه بتقسيمة الدوائر الجديدة يكون لمحافظة العاصمة 3 مقاعد والفروانية وحولي والأحمدي مقعدان لكل منهما مقعدان، والجهراء ومبارك الكبير مقعد واحد لكل منهما، ويتحدد اختصاص كل دائرة بنطاقها الجغرافي.

ولفت إلى موافقة الحكومة على المقترح من حيث المبدأ غير أنها طالبت بأن يأخذ القانون الحالي مجراه وحاصله من التطبيق.

وقال فهاد إنه تم تأجيل البت باقتراح عدم قطع التيار الكهربائي عن المتخلفين عن السداد وأن الحكومة أبلغت اللجنة رفضها هذا المقترح، وسيظل على جدول الأعمال لسماع رأي مقدميه.

وأكد فهاد أن اللجنة بخصوص تطاير الحصى راسلت المختصين في وزارتي الأشغال والنفط بشأن ضبط الجودة المستخدمة في خلطة الأسفلت وإلى الآن لم يصل الرد.

وأوضح أن اللجنة سوف ترفع تقريرها لانتهاء المدة المقررة للجنة لرفعه في 27 مارس، مشيرا إلى عدم تعاون وزارتي الأشغال والنفط بهذا الموضوع.

وقال فهاد إن التقرير سيطرح علامات استفهام عديدة تضع أعضاء مجلس الأمة أمام مسؤولياتهم تجاه هذه القضية، معتبرا أن المساءلة السياسية مستحقة للأطراف التي لم تتجاوب معنا في هذا الشأن.

وفي قضية أخرى استغرب فهاد الصمت الحكومي تجاه غلاء أسعار العمالة المنزلية مع قرب حلول شهر رمضان، وعدم تفعيل القانون الجديد، موضحا أنه تقدم بأسئلة برلمانية لوزير الداخلية بهذا الشأن.

من جهة أخرى أصدر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد بيانا حول اجتماع اللجنة لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال إن ديوان المحاسبة مازال يرى أن إدارة التدقيق الداخلي محدودة الفعالية ولا يتناسب عدد موظفيها مع حجم العمل لاسيما في الجوانب الاستثمارية التي تعاني قلة في مدققيها.

وأشار إلى استمرار عدم وجود وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاستثمار لتقييم جدواها وعوائدها قبل اتخاذ القرارات رغم أن «التأمينات» تدير استثمارات بمليارات الدنانير.

وطالب عبد الصمد بإعادة النظر في تشكيل لجنة الاستثمار المنبثقة من مجلس الإدارة والحد من تمثيل القطاع الخاص فيها درءا لأي شبهات قد تنتج من تضارب المصالح ولتكون القرارات الصادرة أكثر حيادية.

أبل : توزيع

الوحدات السكنية المقدمة أو وسائل التمويل والبالغة التي يقدمها بنك الائتمان الكويتي.

وأوضح أنه يتم العمل بكل جهد لإيجاد البيئة الصحية والآليات التشريعية لتحويل الكويت إلى بيئة جاذبة لمستثمري القطاع الخاص المحلي والأجنبي لاسيما وأن «السكنية» بصدد بناء مدن سكنية تعد الأحدث والأضخم على مستوى الشرق الأوسط.

وشدد على ضرورة تضافر جهود القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق ما تطمح إليه المؤسسة من بناء مدن جديدة متكاملة تقدم للمواطن كل ما يحتاجه من وسائل الراحة في العيش والازدهار في العمل والمتعة في الترفيه.

وذكر أن الشراكة بين القطاعين تسهم في تنميتهما وتطويرهما إذ سيحصل القطاع العام على الخبرة والجودة والحلول المبتكرة التي يوفرها القطاع الخاص في حين يستفيد الأخير من الفرص التنموية في مشاريع القطاع العام الضخمة.

وأشار إلى أن المواطن سيحصل على مدن متطورة ومساكن ذات جودة عالية وفرص استثمارية ووظيفية متنوعة ومتجددة موضحا أن العلاقة بين القطاعين شهدت بعض الشوائب والعثرات سابقا إلا أن الحكومة تعمل بكل جهد على إيجاد بيئة صحية وآليات تشريعية.

وأفاد أن «السكنية» تعمل على تطوير فلسفة العلاقة بين القطاعين «وهي رؤية تحظى بمباركة أميرية سامية» مشيرا إلى النجاح التجاري والازدهار الاقتصادي الذي تحظى به دولة الكويت منذ تأسيسها والذي يقوم على نموذج الشراكة المتكاملة بين القطاعين.

وذكر أن الفلسفة الجديدة «لن تعيد اختراع العجلة» ولكنها ستضمن وجود الآليات العصرية لتتأكد من ضمان نجاحها في ازدهار مستقبل الدولة كما نجحت في تأسيس ماضيها.

وبين أن «السكنية» تعمل منذ خمسينيات القرن الماضي على توفير الرعاية السكنية لمستحقيها موضحا انها سعت طوال هذه المسيرة الى بذل الجهود لتأمين هذه الرعاية للأسرة الكويتية.

السعودية توافق

والعلاقات الخارجية والحج خليف الأذينة في تصريح صحافي إن بعثة الحج الكويتية لم يسجل على أدائها أي ملاحظة في الموسم الماضي.

وأضاف الأذينة أن البعثة الكويتية بكل أفرادها كانت متميزة وعلى قدر المسؤولية التي ألقيت على عاتقها «وما سمعناه من وزارة الحج والعمرة السعودية عن البعثة الكويتية أفرحنا وألج صدورنا».

وذكر أن المسؤولين في وزارة الحج السعودية أكدوا تفهم وتعاون الحجاج الكويتيين في مختلف مراحل التفويج خلال حج العام الماضي ما يبرهن على تعاون البعثة مع وزارة الحج والعمرة في السعودية الشقيقة والتقيد بجميع تعليماتها.

وبين أن وزارة الأوقاف الكويتية ممثلة في مكتب شؤون الحج بدأت استعداداتها مبكرا لموسم الحج هذا العام فور الانتهاء من موسم الحج الماضي بهدف توفير كل الإمكانات وسبل الراحة لضيوف الرحمن.

ودعا الأذينة جميع حملات الحج إلى الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها في البلاد لئلا تتعرض إلى المساءلة تطبيقا للقانون رقم 1/2015 الذي ينص على معاقبة كل من سير حملة حج غير مرخصة بغرامة 50 ألف دينار أو السجن لمدة عام.

وأعرب عن خالص الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين وحرصها على تذليل كل الصعاب والعقبات التي تواجه الحجاج عموما وحجاج دولة الكويت على وجه الخصوص.

«التجارة» : نراقب

داخل دولة الكويت وذلك من خلال فريق مراقبة الاسعار التابع لها.

وبسؤالها عما اثير اخيرا حول وجود ارتفاع في اسعار اللحوم أكدت الغريب أن «التجارة» تراقب عن كثب أي تلاعب أو غش في الاسعار لافتة الى ان وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان «اتخذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن».

وفيما يتعلق بآلية التعامل مع الشكاوى التي تتلقاها اجهزة الوزارة حول وجود منتجات وسلع مقلدة في الاسواق افادت بأن القائمين على هذا الجانب من المفتشين متواجدون على مدار الساعة لتلقي مثل هذه الشكاوى والتعامل معها قانونيا.